

عنوان التقرير

الالتزامات الأخلاقية في البحوث الإدارية والميدانية: إطار نظري وتطبيق عملي على قطاع التطوير العقاري بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

أحمد محمد بلقفيه

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

أولاً: مقدمة

تُعد أخلاقيات البحث العلمي (Research Ethics) الركيزة البنيوية والشرعية الأساسية التي يستند إليها الفكر الأكاديمي المعاصر لضمان سلامة المعرفة الإنسانية وتطورها وصيانتها من الانحراف أو التشويه. وفي ميدان العلوم الإدارية وإدارة الأعمال، لا تقتصر الأخلاقيات على مجرد الامتثال للوائح القانونية الجامدة، بل تمتد لتشمل منظومة متكاملة من المسؤوليات الأدبية والنظامية التي تحكم سلوك الباحث تجاه الأفراد، والمؤسسات، والمجتمع العلمي ككل. ويُعرّف البحث العلمي الأخلاقي بأنه السلوك المسؤول والملتزم بالمعايير المهنية الرفيعة التي تحول دون إلحاق أي ضرر مادي، أو معنوي، أو مهني بمجتمع الدراسة، مع السعي المستمر لتحقيق أقصى درجات الشفافية والنزاهة في استخلاص المعرفة وتوظيفها.

وتتجلى أهمية هذه الأخلاقيات في العمل الأكاديمي في كونها الضمانة الوحيدة لإنتاج معرفة موثوقة وقابلة للتطبيق والتعميم. فالأبحاث الإدارية التي تفتقر إلى الضوابط الأخلاقية لا تؤدي فقط إلى الإضرار بسمعة المؤسسات الأكاديمية والباحثين، بل تمتد خطورتها لتتطال صناعات القرار الاستراتيجية في الشركات والقطاعات الحيوية، والذين قد يبنون خططهم ومستقبل مؤسساتهم على نتائج مضللة أو بيانات مشوهة ناتجة عن ممارسات بحثية غير أخلاقية. من هنا، يظهر الدور الحاسم للأخلاقيات كمعيار فرز بين المعرفة العلمية الرصينة والادعاءات المعرفية الزائفة.

ويهدف هذا التقرير البحثي المتكامل إلى تمكين الباحث من استيعاب وتفكيك المبادئ الأخلاقية الحاكمة للممارسات الأكاديمية، وتحليل القضايا الحرجة المرتبطة بها في البيئة البحثية الحديثة. كما يسعى التقرير بصفة رئيسية ومحورية إلى ممارسة إسقاط تطبيقي وعملي دقيق ومكثف لهذه المبادئ على الأداة المنهجية المتبعة في دراسة الماجستير الخاصة بالباحث، والتي تبحث في "أثر حوكمة المشاريع على التميز المؤسسي في شركات التطوير العقاري الكبرى بالمملكة العربية السعودية"، مما يضمن صياغة إطار عمل أخلاقي يحمي أطراف الدراسة ويرفع من موثوقية النتائج ومخرجاتها الإحصائية والنوعية.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

ترتبط أخلاقيات البحث العلمي ارتباطاً عضوياً ومباشراً بموثوقية البحث ومصداقيته (Validity and Reliability). إن هذا الارتباط ليس شكلياً، بل هو علاقة سببية حتمية؛ فالبحث الذي يلتزم بالمعايير الأخلاقية يكتسب ثقة مجتمع الدراسة والجهات المبحوثة، مما يدفع المشاركين (من مهندسين، ومديري مشاريع، ورؤساء تنفيذيين) إلى تقديم معلومات دقيقة، واقعية، وصادقة دون خوف من تبعات الإفصاح. هذه الدقة في المدخلات هي التي تضمن سلامة المخرجات الإحصائية والتحليلات النوعية، وبالتالي ترفع من جودة النتائج وتجعلها مرآة حقيقية للواقع التشغيلي.

علاوة على ذلك، تؤثر الأخلاقيات بشكل مباشر على حماية المجتمع والمؤسسات؛ ففي قطاع مثل قطاع التطوير العقاري في المملكة العربية السعودية، الذي يمثل ركيزة استراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، تداول البيانات يتطلب حذراً شديداً. الالتزام الأخلاقي يحول دون تسريب الأسرار التجارية والخطط التنافسية للشركات الكبرى، مما يحافظ على استقرار السوق ويحمي الاستثمارات الضخمة. إن جودة البحث العلمي تقاس بمدى قدرته على تقديم حلول حقيقية للمشكلات التشغيلية (مثل تعثر المشاريع وتجاوز الميزانيات)، ولا يمكن لهذه الحلول أن تتبلور إلا إذا بنيت على أسس أخلاقية متينة تضمن نزاهة رصد الفجوات ومواطن الخلل الإداري والتقني.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم المنظومة الأخلاقية للبحوث الأكاديمية على خمسة مبادئ مركزية، يجب على كل باحث استيعابها وتطبيقها بدقة وعمق طوال رحلته البحثية، وهي كالآتي:

1. الأمانة العلمية (Scientific Honesty):

تُعرّف الأمانة العلمية بأنها التزام الباحث المطلق بنقل الحقائق والبيانات والآراء الفكرية كما هي في الواقع دون إدخال أي تعديل، أو حذف، أو إضافة تهدف إلى توجيه النتائج نحو مسار محدد سلفاً. وتشمل الأمانة أيضاً الاعتراف بجهود الآخرين وتوثيقها بدقة متناهية وفق الأصول الأكاديمية.

مثال توضيحي: عندما يقوم الباحث برصد نسب تعثر المشاريع الإنشائية في قطاع التطوير العقاري السعودي، فإنه يلتزم بنقل الأرقام الرسمية الصادرة عن الدراسات المعتمدة بدقة (مثل وجود تجاوزات زمنية بنسبة 64% وتجاوزات مالية بنسبة 53%)، دون محاولة تقليل هذه النسب أو إخفائها رغبةً في إظهار أن الشركات محل الدراسة خالية من العيوب التشغيلية.

2. النزاهة (Integrity):

النزاهة هي التطابق والاتساق التام بين الوعود والاتفاقيات الشفهية أو المكتوبة التي يبرمها الباحث مع أطراف الدراسة وبين ممارساته الفعلية على أرض الواقع. إنها تعني الالتزام بالعهود المهنية وعدم خداع الجهات المبحوثة تحت أي ظرف. مثال توضيحي: إذا وعد الباحث شركات التطوير العقاري الكبرى المبحوثة بأنه سيزودها بتقرير ملخص وتوصيات هيكلية لتطوير مكاتب إدارة المشاريع (PMO) لديها فور الانتهاء من التحليل الإحصائي كنوع من تبادل المنفعة العلمية، فإن النزاهة تفرض عليه الوفاء بهذا الوعد بدقة وبشكل مهني رفيع يخدم تلك الشركات.

3. الموضوعية (Objectivity):

تعني الموضوعية عزل النزعات الشخصية، والأحكام المسبقة، والانتماءات والمصالح الذاتية للباحث عن مراحل تصميم البحث، وجمع البيانات، وتفسير النتائج. فالباحث يسعى خلف الحقيقة العلمية المجردة التي تدعمها الأدلة والقرائن الإحصائية والنوعية فقط.

مثال توضيحي: عند قيام الباحث باختبار الفرضية الرئيسية لدراسته حول "وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لممارسة أبعاد حوكمة المشاريع على التميز المؤسسي"، فإنه يتعامل مع المخرجات الإحصائية لبرنامج SPSS بكل حياد؛ فإذا أظهرت النتائج عدم وجود أثر لأحد الأبعاد (مثل الهيكل التنظيمي)، فإنه يقر بذلك ويفسره علمياً دون محاولة التلاعب بالبيانات لإثبات صحة فرضياته المسبقة.

4. السرية وحماية الخصوصية (Confidentiality):

تتمثل السرية في التزام الباحث القاطع بحماية المعلومات الخاصة، والهويات الشخصية، والبيانات الحساسة للمشاركين والمؤسسات المبحوثة، وضمان عدم تسربها أو كشفها لأي طرف ثالث، واستخدامها حصراً لأغراض البحث الأكاديمي المتفق عليه.

مثال توضيحي: عند إجراء مقابلات نوعية مع خبراء ومديرين في شركات عقارية كبرى مثل روشن أو دار الأركان أو أجدان، يقوم الباحث بحجب أسمائهم الحقيقية ومناصبهم الدقيقة ومسميات شركاتهم في المسودة النهائية للبحث، ويستعيض عنها برموز تشفيرية مثل (مشارك رقم 1، خبير رقم 2، الشركة العقارية "أ") لحمايتهم من أي تبعات وظيفية.

5. الموافقة المستنيرة (Informed Consent):

الموافقة المستنيرة هي عملية تزويد المشاركين المستهدفين بالدراسة بكافة المعلومات التفصيلية حول طبيعة البحث، أهدافه، الجهة المشرفة، الفوائد المتوقعة، والمخاطر المحتملة، ومن ثم منحهم الحرية الكاملة والمستقلة للموافقة على المشاركة طوعية أو رفضها، مع كفالة حقهم في الانسحاب في أي مرحلة دون إبداء أسباب.

مثال توضيحي: يقوم الباحث بتصميم وثيقة تسبق أسئلة الاستبيان الرقمي الموجه للمهندسين المبحوثين، تتضمن ديباجة توضح أن الاستبيان يهدف لقياس أثر الحوكمة على التميز المؤسسي لصالح جامعة ميدأوشن، وأن البيانات ستعامل بسرية تامة، مع وجود مربع اختيار إجباري يقر فيه المشارك بقراءة الشروط وموافقته الطوعية على البدء في تعبئة البيانات.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه الأوساط الأكاديمية تحديات جمة تتعلق بالانتهاكات الأخلاقية التي يرتكبها بعض الباحثين، مما يقوض من قيمة المعرفة ويشوه البحث العلمي وتطبيقاته العملية. ونستعرض هنا خمس قضايا أخلاقية حرجة مع تحليل مظاهرها وتوضيحها بأمثلة واقعية:

1. الانتحال العلمي والسرقة الأدبية (Plagiarism):

يُعد الانتحال العلمي أحد أخطر الجرائم الأكاديمية، ويتمثل في قيام الباحث بالاستيلاء على نصوص، أو أفكار، أو بيانات، أو نماذج هيكلية قام بإنتاجها باحث آخر، ونسبتها لنفسه سواءً عن طريق النسخ المباشر دون اقتباس، أو إعادة الصياغة المشوهة دون الإشارة الصريحة والدقيقة للمصدر الأصلي والمؤلف.

مثال واقعي: قيام باحث بنسخ فقرات كاملة تشرح الأبعاد المحدثة لنموذج التميز المؤسسي الأوروبي (EFQM 2025) من دراسة أكاديمية سابقة (مثل دراسة Aljabri, 2025) ووضعها في الإطار النظري لدراسته دون كتابة اسم الباحث الأصلي والسنة ودون إدراج المرجع في القائمة النهائية للبحث.

2. تزوير وفبركة البيانات (Data Falsification and Fabrication):

الفبركة تعني اختلاق بيانات ووحدات عينة وهمية لم تكن موجودة في الواقع أصلاً، أما التزوير فهو التلاعب العمدي بالبيانات الحقيقية المجمعة من الميدان أو تعديل نتائج التحليل الإحصائي عبر تغيير الأرقام والمؤشرات لتتوافق قسرياً مع فرضيات البحث وتطلعات الباحث الشخصية.

مثال واقعي: عندما يجد الباحث صعوبة في الوصول إلى عينة الدراسة المستهدفة من الكوادر المهنية والبالغ عددها 300 مبحوث في شركات التطوير العقاري الكبرى، فيقوم بملء الاستبيانات الرقمية بنفسه وتوليد استجابات وهمية، أو يقوم بتعديل قيم الارتباط الإحصائي يدوياً ليثبت أن بعد "إدارة المخاطر" يؤثر بشكل مباشر على "النتائج المؤسسية المحققة".

3. التحيز البحثي (Research Bias):

التحيز هو غياب الحيادية العلمية في أي مرحلة من مراحل البحث، ويتجلى بوضوح عندما يصمم الباحث أدوات جمع البيانات (كالأسئلة والبنود) بطريقة موجهة وموحية تقود المشارك للإجابة بنمط محدد يخدم رغبة الباحث، أو عندما يختار الباحث عينة انتقائية مجتزأة لا تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً صادقاً وعادلاً.

مثال واقعي: صياغة سؤال في المقابلة الشخصية الموجهة لمديري المشاريع بالشكل التالي: "ألا تعتقدون أن البنية التحتية الرقمية التقليدية وضعف الحوكمة الرقمية هما السببان الرئيسيان وراء فشل وتأخر المشاريع الإنشائية الضخمة؟". هذا السؤال يمثل تحيزاً صارخاً لأنه يفرض الإجابة بالإيجاب ويوجه فكر المبحوث نحو أسباب محددة سلفاً بدلاً من طرح سؤال مفتوح ومحايِد.

4. انتهاك خصوصية المؤسسات والأفراد (Privacy Violation):

يحدث هذا الانتهاك عندما يقوم الباحث بنشر، أو إفشاء، أو مناقشة معلومات تشغيلية أو مالية أو استراتيجية سرية وحساسة للغاية حصل عليها أثناء دراسته الميدانية للشركات، دون أخذ موافقة صريحة ومكتوبة من مجالس إدارات تلك الشركات أو المسؤولين المخولين قانوناً بحفظ أسرارها التجارية.

مثال واقعي: قيام باحث بنشر جداول تفصيلية توضح حجم العجز المالي الدقيق، أو ثغرات التدفقات النقدية، أو ملفات المخاطر القانونية الداخلية لشركة تطوير عقاري كبرى مثل شركة دار الأركان أو شركة أجدان، وإدراج هذه الوثائق والمستندات الحساسة في ملاحق رسالة الماجستير المتاحة للجمهور في المكتبات الرقمية دون إذن رسمي وموثق.

5. تضارب المصالح (Conflict of Interest):

ينشأ تضارب المصالح عندما تتداخل الأهداف الأكاديمية والعلمية المجردة للبحث مع مصالح مالية، أو مهنية، أو شخصية تخص الباحث أو الجهة الممولة للبحث، مما يؤثر سلباً على نزاهة وموضوعية التقييم العلمي واستخلاص التوصيات الحقيقية.

مثال واقعي: أن يكون الباحث يعمل موظفاً قيادياً أو مستشاراً برواتب مجزية في مكتب إدارة المشاريع (PMO) لشركة تطوير عقاري معينة، ثم يقوم بإجراء دراسة أكاديمية لتقييم كفاءة الحوكمة في هذه الشركة مقارنة بالشركات المنافسة، ويخرج بنتائج تمدح وتثني على أداء شركته بشكل مبالغ فيه وغير موضوعي من أجل تحقيق مكاسب وظيفية وترقيات داخل المؤسسة.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

من أجل حماية المنظومة العلمية وضبط الممارسات البحثية، وضعت المؤسسات الأكاديمية الدولية والجامعات أطراً تنظيمية ولوائح صارمة تحكم هذه العملية، ومن أبرزها:

1. لجان مراجعة أخلاقيات البحث العلمي (Institutional Review Boards - IRB):

تُمثل لجان (IRB) الهيئات الرسمية المسؤولة داخل الجامعات والمراكز البحثية عن مراجعة خطط الأبحاث، والمقترحات الدراسية، وأدوات الميدان (الاستبيانات والمقابلات) قبل البدء الفعلي في جمع البيانات. يكمن الهدف الرئيسي لهذه اللجان

في التحقق من خلو الدراسة من أي انتهاكات أو أضرار قد تلحق بالمشاركين الإنسانيين أو المؤسسات، وضمان مطابقة المنهجية لمعايير السلامة والأمان الأخلاقي والقانوني. ولا يحق للباحث الشروع في توزيع أدواته إلا بعد نيل شهادة موافقة رسمية من هذه اللجنة تشمل رقماً مرجعياً يُثبت في مطلع دراسته.

2. المعايير التوثيقية والأخلاقية الدولية (دليل APA المحدث):

لا يقتصر دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) في إصداره السابع المحدث على تنظيم المظهر الشكلي وطرق كتابة الاقتباسات والمراجع فحسب، بل يتضمن دليلاً سلوكياً وأخلاقياً صارماً للباحثين. يفرض الدليل آليات دقيقة لحفظ البيانات الخام لفترات زمنية محددة بعد النشر للتحقق منها عند الطلب، وينظم قواعد الإفصاح الكامل عن أي تضارب محتمل في المصالح، بالإضافة إلى وضع معايير حازمة لتحديد الأحقية في التأليف الأكاديمي بناءً على المساهمة الفعلية في الجهد الفكري، ومكافحة الانتحال بثتى صورته الرقمية والتقليدية لضمان حماية الملكية الفكرية.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يُمثل هذا الجزء النواة التطبيقية الجوهرية للتقرير، حيث يتم نقل كافة المبادئ والأطر النظرية الأخلاقية السابقة وممارستها بشكل تطبيقي تحليلي يعكس فهم الباحث العالي على دراسته الفعلية لدرجة الماجستير المعنونة بـ: "أثر حوكمة المشاريع على التميز المؤسسي في شركات التطوير العقاري الكبرى بالمملكة العربية السعودية".

1. منهجية جمع البيانات والضوابط الأخلاقية المرافقة لها:

تتبنى الدراسة المنهج المختلط (Mixed Methods) لضمان عمق التحليل والوصف، وتتوزع عملية جمع البيانات على مرحلتين أساسيتين، تصاحب كلاً منهما تدابير أخلاقية صارمة تحمي المشاركين والمؤسسات:

أ. **المرحلة النوعية (الكيفية):** تشمل إجراء مقابلات شبه منظمة (Semi-structured interviews) مع عينة قصدية مستهدفة تتكون من 15 خبيراً من القيادات العليا ومديري مكاتب إدارة المشاريع (PMO) في كبرى شركات التطوير العقاري كشركة روشن، ودار الأركان، وأجدان، والشركة العقارية السعودية. وتتمثل الضوابط الأخلاقية في هذه المرحلة في الآتي:

- إبلاغ الخبير بشكل مسبق وموثق بالموعد، والمحاور الاثني عشر للمقابلة، وأخذ موافقته الصريحة على تسجيل الجلسة صوتياً لأغراض التفريغ الأكاديمي فقط.
- الالتزام التام بالحياد وعدم التدخل في صياغة إجابات الخبراء أو محاولة استدراجهم لإفشاء أسرار تجارية تضر بمنافسة شركاتهم في السوق العقاري.

ب. **المرحلة الكمية:** تشمل توزيع استبيان إلكتروني مصمم ومقنن بدقة عبر مقياس ليكرت الخماسي، ويستهدف عينة قصدية قوامها 300 مبحوث من الكوادر المهنية والمهندسين والمستشارين العاملين في تلك الشركات العقارية الكبرى لقياس العلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة (الشفافية، والمساءلة، وإدارة المخاطر، والرقابة، والدعم المؤسسي لمكاتب PMO) كمتغيرات مستقلة، وأبعاد التميز المؤسسي وفق نموذج EFQM 2025 المحدث (التوجه، والتنفيذ، والنتائج) كمتغير تابع. وتتمثل الضوابط الأخلاقية هنا في صياغة البنود بلغة علمية، واضحة، وغير موجهة، مع تجنب إدراج أي أسئلة شخصية أو تعسفية لا تخدم أهداف التحليل الإحصائي المقررة عبر برنامج IBM SPSS.

2. طرق الحفاظ على السرية والخصوصية التنافسية:

نظراً للطبيعة الحساسة والمشاريع المليارية العملاقة (Giga projects) التي تديرها الشركات محل الدراسة تماشياً مع رؤية 2030، يضع الباحث نظام حماية صارم للبيانات لمنع انتهاك الخصوصية عبر التدابير التالية:

- تجهيل الهويات (Anonymization): يتم حذف كافة الأسماء الحقيقية للموظفين والخبراء، وتجهيل أسماء الشركات في جداول التحليل الإحصائي النهائي ومناقشة المقابلات النوعية، والاستعاضة عنها بترميز آمن مثل: (الشركة "أ"، مدير المشروع رقم 1، الخبير رقم 5).
- أمن التخزين والحذف الآمن: يتم حفظ الاستجابات الرقمية وتفرغ النصوص في بيئة سحابية مشفرة ببروتوكولات أمان عالية ومحمية بكلمة مرور لا يملك صلاحية الوصول إليها سوى الباحث الرئيسي. كما يتعهد الباحث بالإتلاف الفوري والتام لجميع التسجيلات الصوتية للمقابلات بمجرد الفراغ من مطابقتها وتفرغها نصياً لضمان عدم تسرب نبرات الصوت أو الاستدلال على أصحابها مستقبلاً.

3. أساس الموافقة المستنيرة في خطة جمع البيانات:

يتم دمج وثيقة الموافقة المستنيرة كشرط تقني ونظامي إلزامي قبل البدء في تعبئة أدوات الدراسة وفق الآتي:

- في المقابلات الشخصية: يتم توقيع استمارة موافقة خطية من الخبير قبل بدء الجلسة، تشرح بوضوح الغرض من المقابلة وحقوقه الأكاديمية كاملة.
- في الاستبيان الرقمي: يتم وضع صفحة تحتوي على النص التالي: "مشاركتك في هذا الاستبيان اختيارية تماماً، والبيانات مخصصة حصراً لأغراض البحث العلمي ونيل درجة الماجستير بجامعة ميدأوشن ولن تتاح لأي جهة إدارية أو تجارية، ولك الحق الكامل في التوقف والانسحاب في أي وقت". يتم ضبط الأداة برمجياً بحيث لا يتاح الانتقال لأسئلة الاستبيان إلا بعد قيام المشارك بالنقر الفعلي على زر الاختيار "قرأت الشروط وأوافق على المشاركة".

4. رصد وتحليل المخاطر المهنية للمبحوثين وآليات معالجتها الأخلاقية:

تشير البيانات الإحصائية والواقع الميداني لقطاع الإنشاءات بالمملكة إلى تحديات تشغيلية ملموسة، حيث أن حوالي 64% من المشاريع تعاني من تجاوزات في المدد الزمنية و53% يواجه تعثراً وتجاوزاً في الميزانيات المعتمدة (Alotaibi, 2024; Bahnas et al., 2025). إن هذا الواقع يفرض خطراً أخلاقياً مهنيّاً دقيقاً يتعلق بالمبحوثين:

- تحديد الخطر: قد يشعر المهندسون ومديرو المشاريع بالخوف والقلق التام من التعرض للملاحقة الإدارية، أو العقوبات المهنية، أو تقييمات الأداء السلبية، أو حتى الفصل من وظائفهم من قبل الإدارات العليا في شركاتهم (مثل روشن أو دار الأركان) إذا قاموا بالإفصاح بصدق وموضوعية عن مواطن الخلل في آليات الرقابة، أو ضعف الشفافية في الإفصاح عن الانحرافات المالية والزمنية، أو غياب التكامل الاستراتيجي والمساءلة داخل مشاريعهم.
- آلية المعالجة الأخلاقية للخطر: يتعامل الباحث مع هذا التخوف المشروع عبر طمأننة وتعهد مكتوب ومكرر في وثيقة الدراسة، يوضح فيه بشكل قاطع أن كافة الإجابات والاستجابات المجمعة ستُعامل كبيانات تجميعية عامة

(Aggregate Data) ضمن المعالجات الإحصائية الكلية للعينه (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار المتعدد)، ولن يتم عرض أي إجابة بشكل فردي أو منفصل ينم عن صاحبها أو يسمح للإدارات العليا بالاستدلال على كاتبها، مما يوفر مظلة أمان مهني وأخلاقي كاملة تشجع على الإفصاح الصادق وترفع من جودة وصحة البيانات العلمية المجمعة.

سابعاً: الخاتمة

خلص هذا التقرير البحثي الشامل إلى تأكيد القيمة المحورية والدور الحاسم الذي تلعبه أخلاقيات البحث العلمي في ضمان جودة ومصداقية وموثوقية المخرجات المعرفية في العلوم الإدارية. إن الالتزام التام بمبادئ الأمانة، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة ليس مجرد خيار شكلي للباحث، بل هو واجب أكاديمي ونظامي يحمي حقوق الأفراد والمؤسسات ويسهم في بناء معرفة إنسانية رصينة وقابلة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التنموية. وبين التطبيق العملي على دراسة حوكمة المشاريع والتميز المؤسسي في قطاع التطوير العقاري السعودي كيف يمكن للضوابط الأخلاقية المصممة بعناية (مثل تجهيل الهويات ومعالجة البيانات التجميعية) أن توفر بيئة آمنة للمبشرين تضمن الحصول على بيانات واقعية وصادقة تسهم حقيقة في علاج قضايا تعثر المشاريع ورفع كفاءة الإنفاق تماشياً مع رؤية المملكة 2030. وبناءً على التحليلات الواردة في هذا التقرير، يتقدم الباحث بمجموعة من التوصيات والمقترحات الموجهة لطلاب الدراسات العليا والباحثين في جامعة ميدأوشن:

1. ضرورة دمج التدابير الأخلاقية لحماية المبشرين مهنياً كجزء لا يتجزأ من فصول المنهجية وطرق البحث في خطط رسائل الماجستير، وعدم الاكتفاء بعرضها نظرياً.
2. الاعتماد الصارم على أدوات فحص الانتحال الرقمية المعتمدة من الجامعة قبل تسليم أي مسودات بحثية لضمان احترام الملكية الفكرية وصيانتها.
3. تطوير مهارات الصياغة المحايدة وغير الموجهة لأسئلة المقابلات وبنود الاستبيانات للتخلص التام من قضايا التحيز البحثي التي تقوض مصداقية النتائج.

ثامناً: المراجع

الرويشان، مجموعة (2024). أثر الحوكمة في التميز المؤسسي: دراسة ميدانية. مجلة شبكة المعلومات، 6(9)، 45-62.
الزبيد، محمد (2020). أثر الإدارة الاستراتيجية للمشاريع على نجاح المشاريع الإنشائية في الرياض. المجلة العربية للنشر العلمي، (22)، 14-35.

American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). American Psychological Association.

Aljabri, B. (2025). A theory-based approach to private business EFQM model implementation: Aligning companies with Saudi Vision. *International Journal of Business Society*, 9(5), 112-128.

Alotaibi, R. (2025). Modelling Project Control System effectiveness in Saudi Arabian construction project delivery. *Engineering Construction & Architectural Management*, 32(2), 245-261.

Bahnas, A., et al. (2024). A bibliometric review of digital twin-enabled project control systems. *Built Environment Project and Asset Management*, 14(3), 301-318.

Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research design: qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). SAGE Publications.

EFQM. (2025). *The EFQM Model 2025: Guiding performance and transformation*. European Foundation for Quality Management.

Müller, R., Sankaran, S., & Drouin, N. (2023). *Research Handbook on the Governance of Projects*. Edward Elgar Publishing.

Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). *Research methods for business students* (8th ed.). Pearson Education.